



Distr.: General  
28 April 2015  
Arabic  
Original: English

## اتفاقية مكافحة التصحر



### لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

### تقرير الدورة الثالثة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، المعقودة في بون في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥

#### المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٨-١	.....	أولاً - افتتاح الدورة
٣	٢-١	.....	ألف - البيانات الافتتاحية
٣	٧-٣	.....	باء - البيانات العامة
٣	٨	.....	جيم - اجتماعات مرفقات التنفيذ الإقليمي
٤	١٩-٩	.....	ثانياً - المسائل الإجرائية
٤	١٣-٩	.....	ألف - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
٥	١٤	.....	باء - تعيين مقرر لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية
٥	١٥	.....	جيم - المشاورات غير الرسمية
٥	١٨-١٦	.....	دال - الحضور
٧	١٩	.....	هاء - الوثائق
٧	١٢٣-٢٠	.....	ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات
٧	٨٧-٢٢	.....	ألف - تقييم تنفيذ الاتفاقية
١٦	١٠٥-٨٨	.....	باء - استعراض الدعم المالي من أجل تنفيذ الاتفاقية
		.....	جيم - صياغة برامج العمل وتنفيذها وتنفيذها في ضوء إطار التنمية المستدامة
١٨	١٢٣-١٠٦	.....	لما بعد عام ٢٠١٥
٢١	١٣٠-١٢٤	.....	رابعاً - اختتام الدورة



الرجاء إعادة الاستعمال

080615 100615 GE.15-06404 (A)



\* 1 5 0 6 4 0 4 \*

		ألف - اعتماد التقرير الشامل المقدم من لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية إلى مؤتمر الأطراف، بما في ذلك الاستنتاجات والتوصيات .....
٢١	١٢٦-١٢٤	
٢١	١٣٠-١٢٧	باء - اختتام الدورة .....

## المرفقات

٢٢	.....	الوثائق المعروضة على لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في دورتها الحادية عشرة.....	- الأول
		Statements made at the opening meeting of the thirteenth session of the Committee for the Review of the Implementation of the Convention, on 25 March 2015, by the Regional	- الثاني
٢٣	.....	Implementation Annexes to the Convention and other regional and interest groups	

## أولاً- افتتاح الدورة

### ألف- البيانات الافتتاحية

- ١- في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥، افتتح الدورة الثالثة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية (اللجنة) رئيسها، السيد فيلبرت براون (جامايكا)، وأدلى ببيان.
- ٢- وأدلى ببيان الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (الاتفاقية).

### باء- البيانات العامة

- ٣- أدلى ببيانات ممثلو كل من: جنوب أفريقيا (باسم مرفق التنفيذ الإقليمي لأفريقيا (المرفق الأول))، والهند (باسم مرفق التنفيذ الإقليمي لآسيا (المرفق الثاني))، وكولومبيا (باسم مرفق التنفيذ الإقليمي لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي (المرفق الثالث))، والبرتغال (باسم مرفق التنفيذ الإقليمي لشمالى البحر الأبيض المتوسط (المرفق الرابع))، وأرمينيا (باسم مرفق التنفيذ الإقليمي لأوروبا الوسطى والشرقية (المرفق الخامس)).
- ٤- وأدلى ببيان أيضاً ممثل لاتفيا (باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء).
- ٥- وبناء على طلب اللجنة، ترد البيانات التي أدلى بها ممثلو مرفقات التنفيذ الإقليمي للاتفاقية والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في المرفق الثاني من هذا التقرير، باللغات التي أدليت بها.
- ٦- وأدلى ببيان أيضاً ممثل مؤسسة العمل من أجل الحراجة والبيئة باسم منظمات المجتمع المدني.
- ٧- وأدلى ببيان أيضاً وكيل وزارة شؤون الحراجة والمياه في تركيا باسم البلد المضيف للدورة الثانية عشرة القادمة لمؤتمر الأطراف.

### جيم- اجتماعات مرفقات التنفيذ الإقليمي

- ٨- عقدت المجموعات المشمولة بمرفقات التنفيذ الإقليمي اجتماعات يومي ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥ في سياق التحضير للدورة الثالثة عشرة للجنة.

## ثانياً - المسائل الإجرائية

## ألف - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٩- أقرت اللجنة في جلستها الأولى، المعقودة في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥، جدول أعمالها المؤقت بصيغته الواردة في الوثيقتين ICCD/CRIC(13)/1 و Corr.1، وفيما يلي نص جدول الأعمال:

- ١- المسائل الإجرائية
  - (أ) إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل؛
  - (ب) تعيين مقرر اللجنة.
- ٢- تقييم تنفيذ الاتفاقية:
  - (أ) الدعوة والتوعية والتثقيف؛
  - (ب) إطار السياسات؛
  - (ج) العلم والتكنولوجيا والمعرفة؛
  - (د) بناء القدرات؛
  - (هـ) التمويل ونقل التكنولوجيا.
- ٣- استعراض الدعم المالي من أجل تنفيذ الاتفاقية.
- ٤- صياغة برامج العمل وتنقيحها وتنفيذها في ضوء إطار التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.
- ٥- اعتماد التقرير الشامل للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية المقدم إلى مؤتمر الأطراف، بما في ذلك الاستنتاجات والتوصيات.
- ١٠- وقبل إقرار جدول الأعمال، أدلى ببيانات ممثلو كل من: كولومبيا (باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وسوازيلند، وناميبيا، والبرازيل، والأرجنتين، وأيرلندا، والنمسا، والصين، بشأن الورقة غير الرسمية ١ المعنونة "النظر في أفضل الممارسات في تنفيذ الاتفاقية: الوصول إلى المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات" والورقة غير الرسمية ٢ المعنونة "الإجراءات الإضافية أو الآليات المؤسسية لمساعدة مؤتمر الأطراف في استعراض تنفيذ الاتفاقية استعراضاً منتظماً".
- ١١- وأعقب بالرد ممثلو أمانة الاتفاقية.

١٢ - واستناداً إلى البيانات المذكورة أعلاه، دعت اللجنة الأطراف إلى أن تقدم قبل الأول من حزيران/يونيه ٢٠١٥ تعليقاتها على الورقتين غير الرسميتين ١ و ٢ إلى الأمانة، عبر طرق منها مجموعاتها الإقليمية والمجموعات التي تمثل مصالحها.

١٣ - وأقرت اللجنة في جلستها الأولى أيضاً جدول عمل الدورة بصيغته الواردة في المرفق الثاني من الوثيقة ICCD/CRIC(13)/1.

## باء- تعيين مقرر لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

١٤ - عيّنت اللجنة في جلستها الأولى، المعقودة في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥، السيد يوري كولماز (أوكرانيا) مقررًا لدورتها الثالثة عشرة والرابعة عشرة.

## جيم- المشاورات غير الرسمية

١٥ - أُجريت بانتظام خلال الدورة مشاورات غير رسمية تحت توجيه رئيس اللجنة ومقرّرها.

## دال- الحضور

١٦ - حضر الدورة الثالثة عشرة للجنة ممثلو ١٢٢ من أطراف الاتفاقية كالتالي:

الاتحاد الأوروبي	باراغواي	تونس
إثيوبيا	باكستان	تونغا
أذربيجان	بالاو	تيمور - ليشتي
الأرجنتين	البرازيل	جامايكا
أرمينيا	البرتغال	الجزائر
إسبانيا	بلجيكا	جزر القمر
إكوادور	بنما	جزر كوك
ألمانيا	بوتسوانا	جزر مارشال
الإمارات العربية المتحدة	بورкина فاسو	جمهورية أفريقيا الوسطى
إندونيسيا	البوسنة والهرسك	جمهورية تنزانيا المتحدة
أنغولا	بيرو	الجمهورية الدومينيكية
أوروغواي	بيلاروس	الجمهورية العربية السورية
أوزبكستان	تايلند	جمهورية كوريا
أوغندا	تركمانستان	جمهورية الكونغو الديمقراطية
أوكرانيا	تركيا	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
إيران (جمهورية - الإسلامية)	ترينيداد وتوباغو	جمهورية مولدوفا
أيرلندا	تشاد	جنوب أفريقيا
إيطاليا	توغو	جنوب السودان (جمهورية)

ليتوانيا	غينيا الاستوائية	جورجيا
ليسوتو	غينيا - بيساو	دومينيكا
مالي	فرنسا	رومانيا
ماليزيا	الفلبين	زامبيا
مدغشقر	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	ساموا
مصر	فنلندا	سان تومي وبرينسيبي
المغرب	فيجي	سانت كيتس ونيفس
ملاوي	فييت نام	سانت لوسيا
المملكة العربية السعودية	قيرغيزستان	سري لانكا
منغوليا	كابو فيردي	السنغال
موريتانيا	كازاخستان	سوازيلند
موزامبيق	الكاميرون	سويسرا
ناميبيا	كرواتيا	سيراليون
الترويج	كمبوديا	الصين
النمسا	كوبا	العراق
نيبال	كوت ديفوار	عُمان
النيجر	كوستاريكا	غابون
نيجيريا	كولومبيا	غامبيا
الهند	الكويت	غانا
هنغاريا	كيريبياس	غرينادا
الولايات المتحدة الأمريكية	كينيا	غواتيمالا
اليابان	لاتفيا	غيانا
	لبنان	غينيا

١٧- وكانت منظمات الأمم المتحدة ومكاتبها ووكالاتها المتخصصة التالية ممثلة أيضاً:

مرفق البيئة العالمية

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

١٨- وحضر الدورة أيضاً ٤ من المنظمات الحكومية الدولية و ١٢ من منظمات المجتمع

المدني، من بينها منظمات غير حكومية.

## هاء- الوثائق

١٩- ترد في المرفق الأول لهذا التقرير قائمة بالوثائق التي قُدمت للجنة لكي تنظر فيها.

## ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات

٢٠- وفقاً للمقرر ١١/م أ-٩ الذي يتضمن اختصاصات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، تقدم اللجنة تقريراً نهائياً عن الدورات التي تُعقد في الفترات الفاصلة بين الدورات العادية لمؤتمر الأطراف، يتضمن توصياتها بشأن التدابير الإضافية اللازم اتخاذها لتيسير تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً. وفيما يتعلق بطبيعة عملية الاستعراض، ينص ذلك المقرر على أن يشكل استعراض التنفيذ عملية لتبادل الخبرات واستخلاص العبر باعتماد نهج تفاعلي من شأنه تحديد أوجه النجاح والعقبات والصعوبات بغية تحسين تنفيذ الاتفاقية.

٢١- وبالتالي فإن الاستنتاجات والتوصيات المذكورة في هذا التقرير هي عبارة عن تجميع موجز للتوصيات الواردة في الوثائق التالية: ICCD/CRIC(13)/2 و Corr.1 و ICCD/CRIC(13)/3 و ICCD/CRIC(13)/4 و ICCD/CRIC(13)/5 و ICCD/CRIC(13)/6/Rev.1 و ICCD/CRIC(13)/7/Rev.1 و ICCD/CRIC(13)/8، حيث أدخل المشاركون تعديلات على بعضها أثناء الدورة الثالثة عشرة للجنة. وترد في هذه الوثيقة أيضاً أفكار واقتراحات ومقترحات أخرى عرضها المشاركون في الدورة الثالثة عشرة للجنة بهدف تدعيم تنفيذ الاتفاقية والخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨) (الاستراتيجية). ويحدد هذا التقرير الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الأطراف والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما فيها مؤسسات الاتفاقية وهيئاتها الفرعية، بعد أن ينظر فيها مؤتمر الأطراف ويتخذ بشأنها القرارات المناسبة وفقاً لأحكام الاتفاقية.

## ألف- تقييم تنفيذ الاتفاقية

### ١- الدعوة والتوعية والتثقيف

٢٢- تُدعى البلدان الأطراف التي أبلغت عن نسبة مئوية أقل من أهدافها الوطنية للوعي الوطني بمسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وأوجه التأزر بينها إلى تكثيف جهودها في مجالي الاتصال والتثقيف من أجل تحقيق أهدافها، بطرق منها تعبئة الموارد لبناء قدرات جهات الإعلام الاجتماعي مثل وسائط الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، والممارسين، وشبكات التواصل الاجتماعي.

٢٣- وتُدعى الأطراف إلى تقييم وزيادة فعالية أنشطتها الدعوية ووسائل اتصالها المتعلقة بقضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف من خلال وسائل متنوعة منها الأدوات المستندة إلى

شبكة الإنترنت والنُهج التشاركية بهدف الوصول إلى جمهور أوسع نطاقاً وتغيير سلوكه وعقليته ومواقفه، وتُشجّع على ذلك.

٢٤- وتُدعى البلدان الأطراف المتأثرة إلى مواصلة رصد تنفيذ برامج عملها الوطنية فيما يخص السياسة العامة والتدابير والإجراءات المتخذة في مجالات الدعوة والتوعية والتثقيف، وتُشجّع على ذلك. وتُدعى أيضاً إلى استعمال مصطلح التعادل في تدهور الأراضي، عند الاقتضاء، كمصطلح إضافي لأغراض الدعوة والتوعية والتثقيف، وتُشجّع على ذلك.

٢٥- وتُدعى البلدان الأطراف المتأثرة كذلك إلى إدراج التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في البرامج التعليمية الوطنية الرسمية بالمدارس الابتدائية والثانوية من أجل التوعية بهذه القضايا.

٢٦- وتُدعى الأطراف من البلدان المتقدمة والحكومات الأخرى والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية إلى اتخاذ تدابير محددة دعماً لتمكين البلدان الأطراف المتأثرة من التوعية بقضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

٢٧- وتُشجّع البلدان الأطراف المتأثرة على المشاركة في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للنهوض بجهودها المتعلقة بتحديد وتحقيق أهدافها الوطنية في ميادين الدعوة والتوعية والتثقيف.

٢٨- ورأت الأطراف أن التقارير الوطنية تحتاج إلى مزيد من التحسين بهدف استخدامها كأدوات فعالة للدعوة والتوعية والتثقيف.

٢٩- واقترحت الأطراف استخدام التجارب الناجحة للإبلاغ عن الهدف التنفيذي ١ عوضاً عن البيانات التي قد تكون غير موثوقة، لا سيما النسبة المئوية الإجمالية للسكان المطلعين على قضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

٣٠- ويُطلب من مؤسسات الاتفاقية أن تُدرج في برامج عمل كل منها للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إجراءات محددة دعماً لتمكين البلدان الأطراف المتأثرة من التوعية بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، مستهدفة البلدان والمناطق الإقليمية ودون الإقليمية التي أبلغت عن افتقارها إلى القدرات والأدوات المناسبة في هذا الصدد. واقترح اتباع نهج قطري أكثر لتمكين البلدان الأطراف المتأثرة من طلب دعم المؤسسات المعنية. ويوصى بأن يكون هذا النهج طوعياً بحيث يكون للبلدان الأطراف المتأثرة المرونة الكافية لطلب المساعدة الضرورية على وجه التحديد.

## ٢- إطار السياسات

٣١- تُدعى البلدان الأطراف المتأثرة إلى مواصلة جهودها الرامية إلى صياغة/تنقيح/مواءمة برامج عملها الوطنية وفقاً لتوجيهات مؤتمر الأطراف لكي يتسنى تحقيق الهدف العالمي المحدد في الاستراتيجية بحلول نهاية عام ٢٠١٥ إن أمكن، أو عام ٢٠١٨ على أقصى تقدير.



٣٢- ويُقترح على البلدان الأطراف المتأثرة التي لا تزال منخرطة في عملية مواءمة برامج العمل الوطنية أن تنظر في التوجه الاستراتيجي المستقبلي للاتفاقية، المتوقع أن تبت فيه الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف، باعتباره مرشداً في هذه العملية.

٣٣- وأشارت الأطراف إلى أن ٢٠ في المائة منها فقط واءمت حتى الآن برامج عملها الوطنية مع الاستراتيجية، وأن الاستراتيجية نافذة لمدة سنتين آخرين فحسب. لذلك أوصت بتنقيح الاستراتيجية وتمديدتها لتغطي الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠ بحيث تتماشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولا سيما إدراج التطورات الجديدة في العمليات المتعلقة بالتعادل في تدهور الأراضي، والتكيف مع تغير المناخ، وأوجه التآزر اتساقاً مع اتفاقيتي ريو الأخريين، ولوضع مؤشرات جديدة. وينبغي استمرار عملية المواءمة وفقاً للاستراتيجية وإنجازها بحلول عام ٢٠١٨. ويتعين أن تشمل هذه العملية أيضاً الاستراتيجيات الإقليمية ودون الإقليمية.

٣٤- وطلبت الأطراف من الأمانة القيام بما يلي: (أ) دعوة البلدان الأطراف المتأثرة التي لم توائم برامج عملها الوطنية وفقاً للاستراتيجية إلى تحديد الأسباب الرئيسية التي تمنعها من ذلك؛ (ب) إعداد تقرير، بناء على المعلومات الواردة، يحدد الصعوبات الرئيسية التي تواجهها الأطراف، وعرض الخيارات الممكنة للتغلب على المشاكل التي يتم تحديدها.

٣٥- واقترحت الأطراف تطبيق تعريف التعادل في تدهور الأراضي على جميع الأراضي، لا الأراضي الجافة وحدها.

٣٦- وتُدعى كل الأطراف/الأطراف من البلدان المتقدمة والبلدان المتقدمة والحكومات الأخرى والمنظمات المالية، لا سيما مرفق البيئة العالمية، إلى القيام بما يلي: (أ) ضمان توصيل الدعم المالي والتقني في حينه؛ (ب) وتحديد الحوافز/سبل المضي قدماً لتنفيذ برامج العمل، وإعطاء الأولوية للأنشطة المدرجة في برامج العمل الوطنية التي جرت مواءمتها، وذلك عند قيامها بتخصيص الموارد و/أو صرفها.

٣٧- وتُدعى الأطراف من البلدان المتقدمة والبلدان القادرة/الحكومات الأخرى وغيرها من شركاء التنمية إلى زيادة دعمها لإبرام اتفاقات شراكة مع البلدان الأطراف المتأثرة وفقاً لأولوياتها الثنائية، مع إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ برامج العمل الوطنية المنقحة، ومساعدتها على رصد التقدم نحو تحقيق الأهداف الوطنية.

٣٨- ويُطلب من الآلية العالمية تجميع المعلومات من المرفقات المالية الموحدة حسبما ترد في نموذج الإبلاغ للبلدان الأطراف المتأثرة والأطراف من البلدان المتقدمة، وإدراج التحليل/التقييم الأولي لهذه المعلومات في تحليلها للتدفقات المالية، وتقديم المشورة بشأن أهمية هذه المؤشرات وجدوى تجميع هذه المعلومات في عمليات الإبلاغ في المستقبل.

٣٩- ويُطلب من الآلية العالمية أيضاً تحديد فرص التمويل الجديدة لدعم تنفيذ برامج العمل الوطنية، وتيسير اغتنام هذه الفرص، بطرق منها الوصول إلى الصناديق العالمية والإقليمية المعنية

بقضايا التنمية المستدامة/التنمية الريفية/قضايا البيئة، وذلك بالاستناد إلى أوجه التآزر/الروابط القائمة بين التصحر/تدهور الأراضي، وتغير المناخ، والتنوع البيولوجي.

٤٠- ويُطلب من مؤسسات الاتفاقية أن تدرج في برامج عمل كل منها للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إجراءات محددة عن تيسير إطار السياسات وتعبئة الموارد، مستهدفة على وجه الأولوية البلدان التي امتثلت للالتزامات التي حددها مؤتمر الأطراف.

### ٣- العلم والتكنولوجيا والمعرفة

٤١- تُدعى البلدان الأطراف المتأثرة إلى زيادة جهودها الرامية إلى إنشاء وتشغيل وصيانة نظم رصد متينة وعملية تحدّث بانتظام، مع مراعاة الأوضاع والظروف الوطنية، واستعادة تلك النظم التي أُوقفت تشغيلها، والعمل في نهاية المطاف على توسيع نطاق النظم التي تغطي جزئياً قضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف من أجل توفير المعلومات المحددة المطلوبة.

٤٢- ويُطلب إلى آليات التنسيق الإقليمية أن تجري، بدعم من الأمانة، تحليلاً متعمقاً لنظم الرصد الوطنية والإقليمية والعالمية، يتناول أيضاً نطاقها وأدائها وكفاءتها، بهدف إتاحة هذه المعلومات لا سيما لشركاء التنمية الذين يمكنهم الإسهام تقنياً ومالياً في تطوير تلك القدرات والإبقاء عليها، بمن فيهم الشركاء من القطاع الخاص. ويتعين أن تقيم البلدان أنظمة رصد وطنية ليتسنى لها توفير المعلومات لنظام الرصد العالمي.

٤٣- وتُدعى الأطراف إلى تبادل خبراتها في مجال تصميم وتشغيل نظم الرصد الوطنية لديها. كما تُدعى الأطراف من البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية والإنمائية المعنية إلى دعم هذا الجهد.

٤٤- ويُطلب من الأمانة أن تدعم تهيئة بيئة ملائمة للبلدان الأطراف المتأثرة لكي تصبح شريكاً لشبكات الرصد الساتلي العالمية وتحصل على التكنولوجيا لمعالجة واستخدام المعلومات والبيانات.

٤٥- وتُدعى البلدان الأطراف المتأثرة إلى توفير المعلومات والمشورة التقنية الوطنية بشأن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، بمساعدة الأمانة، بهدف إتاحة هذه المعلومات لشركاء التنمية الذين يمكنهم أن يسهموا تقنياً ومالياً في تطوير نظم الرصد وصيانتها، بما يشمل القطاع الخاص.

٤٦- وتُدعى الأطراف من البلدان المتقدمة والبلدان القادرة/الحكومات الأخرى والمؤسسات التقنية والمالية المعنية، بما في ذلك من القطاع الخاص، إلى تقديم دعم إضافي إلى البلدان الأطراف المتأثرة لإنشاء وصيانة نظم الرصد الوطنية.

٤٧- وبالإشارة إلى المقرر ٢٢/م أ-١١، تُدعى البلدان الأطراف المتأثرة إلى تحديد خطوط أساس وغايات ملموسة ضمن برامج عملها الوطنية، مستفيدة من أدوات تشخيص علمية قائمة على المعرفة على الصعيد الوطني بناء على طلب الأطراف.

- ٤٨ - وذكرت الأطراف أن المساهمة العلمية في تنفيذ الاتفاقية ينبغي أن تركز على تقديم الحلول العلمية التطبيقية والمعارف التقليدية والنهج المبتكرة وتكرار الممارسات الناجحة لإدارة المستدامة للأراضي في الميدان من أجل تحقيق مكاسب ملموسة للسكان المتضررين والنظم البيئية المتأثرة. وينبغي للأطراف أن تسعى أيضاً إلى تبادل التجارب الناجحة التي يمكن تكييفها حسب الاقتضاء مع الاحتياجات المحلية للبلدان المختلفة. وتُدعى الأطراف من البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية والإنمائية المعنية ومنظمات المجتمع المدني إلى دعم هذا الجهد.
- ٤٩ - وتُدعى البلدان الأطراف المتأثرة والأمانة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تطوير نظم تبادل المعارف في قضايا التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.
- ٥٠ - ويُطلب من الأمانة اتخاذ تدابير إضافية لتفعيل بوابة تبادل المعارف العلمية.
- ٥١ - وأوصت الأطراف بالارتقاء بمشروع التعادل في تدهور الأراضي، وبمراعاة أهداف التنمية المستدامة في عملية مواءمة برامج العمل الوطنية.
- ٥٢ - وشددت الأطراف على الحاجة إلى تعزيز الأدوار التي تضطلع بها لجنة العلم والتكنولوجيا وهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، إضافة إلى التعاون بين العلماء وصانعي السياسات.
- ٥٣ - وتُدعى الأطراف من البلدان المتقدمة والوكالات المتعددة الأطراف إلى تقديم الدعم للبلدان الأطراف المتأثرة في مجال بناء القدرات، بما يشمل التدريب وحلقات العمل وتعبئة الموارد المتعلقة بمواءمة برامج العمل وتنفيذها.
- ٥٤ - ويُطلب من مؤسسات الاتفاقية أن تُدرج في برامج عمل كل منها للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إجراءات محددة لدعم تمكين البلدان الأطراف المتأثرة، بناء على طلبها، من تقييم ورصد التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، مع استهداف تلك البلدان والمناطق الإقليمية ودون الإقليمية التي تبلغ عن افتقارها للقدرات والأدوات المهمة في هذا الخصوص.

#### ٤ - بناء القدرات

- ٥٥ - على الأطراف من البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية، بما فيها تلك التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ومرفق البيئة العالمية، أن تنظر في استعراض خططها لبناء القدرات بهدف زيادة الدعم في المسائل المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف بتنسيق أكبر لتجنب الازدواجية وتعزيز فعالية استخدام الموارد، مع مراعاة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.
- ٥٦ - ويُطلب إلى مؤسسات الاتفاقية أن تتيح معلومات عن البلدان الأطراف المتأثرة التي تحتاج، وفقاً لعملية الإبلاغ في عام ٢٠١٤، إلى مزيد من المساعدة في مجال بناء القدرات، إذا كان البلد الطرف المعني لا يعترض على الكشف عن هذه المعلومات، لكي تنظر الجهات المانحة الثنائية والوكالات المتعددة الأطراف في الطلبات في إطار المشاريع والبرامج الممكنة.

٥٧- وتُشجّع البلدان الأطراف المتأثرة على المشاركة في التعاون بين بلدان الجنوب وفي التعاون الثلاثي لمعالجة المسائل المتعلقة بالافتقار إلى القدرات اللازمة لتنفيذ الاتفاقية بفعالية.

٥٨- وتُدعى الأمانة والآلية العالمية إلى العمل مع الأطراف من البلدان المتقدمة من أجل الوفاء بالتزاماتها.

٥٩- ويُطلب من مؤسسات الاتفاقية أن تدرج في برامج عمل كل منها للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إجراءات محددة لبناء القدرات في مجال مواجهة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، مع استهداف البلدان والمناطق الإقليمية ودون الإقليمية التي أبلغت أنها تفتقر إلى القدرات اللازمة لتنفيذ الاتفاقية بفعالية.

## ٥- التمويل ونقل التكنولوجيا

### (أ) أطر الاستثمار المتكاملة

٦٠- تُحث البلدان الأطراف المتأثرة على أن تبذل، عند الاقتضاء، المزيد من الجهود في إنشاء أطر استثمار متكاملة فيها وتعهدها وتحسين كفاءتها لتحقيق هدف الـ ٥٠ في المائة الذي حددته الاستراتيجية، مع مراعاة تنوع أوسع نطاقاً لمصادر التمويل بحلول عام ٢٠١٤. وتُدعى الأطراف من البلدان المتقدمة ومرفق البيئة العالمية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف الأخرى إلى تكثيف جهودها لدعم جميع المناطق في إنشاء أطر استثمار متكاملة لفترات السنتين المقبلة.

٦١- وبناء على الدراسة التقييمية عن أطر الاستثمار المتكاملة، يُطلب إلى الأمانة والآلية العالمية تقديم مبادئ توجيهية لأفضل الممارسات بشأن وضع أطر الاستثمار المتكاملة للبلدان الأطراف المتأثرة.

٦٢- وينبغي عدم حصر الاهتمام في إنشاء/تطوير أطر الاستثمار المتكاملة، بل ينبغي أن يشمل أيضاً تعهد فعاليتها ورصدها. ويُطلب إلى البلدان الأطراف المتأثرة كذلك أن تعهد الأطر القائمة وتحسن من كفاءتها.

٦٣- ولوحظ مع القلق تزايد تحديات التعادل في تدهور الأراضي وتناقص الموارد، وأن من اللازم الأخذ بمنهج برنامجي في تناول هذه المشكلة.

٦٤- وتُدعى الأطراف من البلدان المتقدمة ومرفق البيئة العالمية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف الأخرى إلى تكثيف جهودها الرامية إلى دعم جميع المناطق في إنشاء أطر الاستثمار المتكاملة، ولا سيما المناطق التي أعلنت عن خطط لإنشاء تلك الأطر في فترات السنتين المقبلة. وتلاحظ الأطراف: (أ) إحراز تقدم في إنشاء أطر الاستثمار المتكاملة؛ (ب) ضرورة الدعوة مرة أخرى إلى تقديم الدعم التقني والمالي؛ (ج) ضرورة شروع جميع البلدان التي لم تتشأن بعد أطر استثمار متكاملة في القيام بذلك قريباً. ولكن يلزم توفير التمويل لدعم أنشطة مثل إصلاح الأراضي المتدهورة، ووضع خطوط الأساس، وتحديد الأولويات والأهداف، وبناء القدرات لرصد تدهور الأراضي، وتبادل أفضل الممارسات.

٦٥- ويُطلب من الآلية العالمية الاستمرار في مساعدة البلدان الأطراف المتأثرة والمناطق دون الإقليمية على وضع أطر الاستثمار المتكاملة فيها على النحو المبين أعلاه، وعلى تحديد مصادر التمويل المبتكرة، بما يشمل الفرص والأدوات والآليات المالية الجديدة اللازمة لتحقيق هذا الغرض.

٦٦- وتعد عملية تيسير إنشاء أطر الاستثمار المتكاملة/استراتيجية التمويل المتكاملة عملية ضخمة يتعذر على الآلية العالمية إنجازها بمفردها، وهذا هو أحد أسباب بطء التقدم المحرز حتى الآن. ويوصى بأن تقوم منظمات أخرى بتنفيذ أطر الاستثمار المتكاملة، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٧- وينبغي توفير آليات ومُهج أخرى غير أطر الاستثمار المتكاملة لتحفيز التمويل في البلدان التي قد لا تكون تلك الأطر مناسبة فيها بسبب الأوضاع الداخلية غير المواتية لها، أو لعدم إمكانية إدراجها في إعداد برامج العمل الوطنية.

#### (ب) حجم الموارد المالية المتاحة لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف

٦٨- إن المعايير المستخدمة في تخصيص التمويل، في إطار نظام التخصيص الشفاف للموارد التابع لمرفق البيئة العالمية، لا تزال تقيّد التمويل المتعلق بمواجهة تدهور الأراضي مقارنة بالمجالات المواضيعية الأخرى. ولذلك، لا بد من توضيح عناصر هذه المعايير التي تحد من تخصيص الموارد لمجال التركيز المتعلق بتدهور الأراضي من أجل زيادة الإنصاف في تخصيص الموارد.

٦٩- وطلبت الأطراف من مرفق البيئة العالمية أن يقدم للأطراف في الاتفاقية المعايير المستخدمة في تخصيص الأموال لمجالات التركيز المتعلقة بتدهور الأراضي. ويعد استمرار الإنصاف في تخصيص الموارد أحد مصادر القلق؛ وهناك حاجة إلى مراجعة جودة المعايير.

٧٠- وباعتبار مرفق البيئة العالمية آلية مالية خاصة بالاتفاقية، يتعين عليه وضع برنامج تمويل متعدد السنوات بهدف تخصيص ما يكفي من الموارد لتعويض تكلفة التقاعس عن مواجهة تدهور الأراضي، التي تبلغ ٦٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً (وفقاً للمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية)، ليتسنى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي والتعادل في تدهور الأراضي.

٧١- ومطلوب من مرفق البيئة العالمية أن يراعي تقييمات الاحتياجات الوطنية عند زيادة جهوده الرامية إلى تعزيز مخصصات الأنشطة المرتبطة بالاتفاقية خلال التجديد المقبل لموارد المرفق.

٧٢- وجرت الإشارة إلى أن مرفق البيئة العالمية ليس المؤسسة المالية المتعددة الأطراف الوحيدة المنتظر منها دعم أنشطة هذه الاتفاقية. ولذلك، طلبت الأطراف: (أ) زيادة إمكانية الوصول إلى مصادر تمويل متنوعة (بما في ذلك الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف وغيرها) لتعزيز التكيف والتخفيف المتعلقين بالأراضي؛ (ب) وبناء قدرات الأطراف للحصول على التمويل من هذه المصادر الجديدة.

٧٣- وطلبت الأطراف إلى مرفق البيئة العالمية زيادة الموارد الموجهة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧٤- واعتبرت الأطراف أن من المهم التوعية بمسألة تمويل مرفق البيئة العالمية لأنشطة الاتفاقية. لذلك شددت على ضرورة إدراج عبارة إضافية عن التخفيف والتكيف المتعلقين بالأراضي في مفاوضات عام ٢٠١٥ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في باريس، كي يتسنى للأطراف الحصول على تمويل من الصندوق الأخضر للمناخ.

٧٥- وأشارت الأطراف إلى أن الآلية العالمية تقدم دورات تدريبية على الصعيد الدولي، لكنها أعربت عن الحاجة إلى أن تركز الآلية العالمية أكثر على المشاريع الميدانية.

(ج) كفاية الموارد المالية وحسن توقيتها وإمكانية التنبؤ بها

٧٦- تُدعى الأطراف من البلدان المتقدمة والحكومات الأخرى القادرة والمؤسسات المتعددة الأطراف، لا سيما مرفق البيئة العالمية، إلى مواصلة تيسير زيادة مستمرة في مدى كفاية الموارد المقدمة للبلدان الأطراف والمناطق دون الإقليمية المتأثرة، وحسن توقيتها وإمكانية التنبؤ بها، استجابة للاعتبارات التي أعربت عنها تلك الأطراف. وينبغي تقديم الدعم الكافي في هذا السياق إلى المنظمات دون الإقليمية من أجل تمكين البلدان الأعضاء فيها من بناء قدراتها وكذلك تعميم وتيسير المناقشات على الصعيد دون الإقليمي. وأقرت الأطراف بعدم كفاية التمويل المخصص للاستثمارات في الأراضي.

٧٧- ودعت الأطراف مرفق البيئة العالمية إلى زيادة الدعم المالي والموارد التي يمكن التنبؤ بها، وإيجاد فرص تمويل جديدة، خاصة في ضوء الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة.

(د) عدد المقترحات المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف

٧٨- تُدعى الأطراف من البلدان المتقدمة المتأثرة إلى النهوض بجهودها في تمويل المشاريع والأنشطة بالموارد الداخلية. وينبغي مراعاة استخدام الموارد الخارجية على النحو المناسب ضمن الإطار الاقتصادي لخطط عملها الوطنية، كتلك المتعلقة مثلاً ببرامج التنمية الريفية التابع للاتحاد الأوروبي وبرامج الاتحاد الأخرى.

٧٩- وتُدعى البلدان الأطراف المتأثرة إلى زيادة جهودها في تقديم مقترحات المشاريع إلى المؤسسات والمرافق والصناديق المالية المتعددة الأطراف، والاستفادة من الدعم المقدم لهذا الغرض، ولا سيما (على سبيل المثال لا الحصر) الموارد المخصصة في إطار مرفق البيئة العالمية ونظام تخصيص الشفاف للموارد التابع له. وإضافة إلى ذلك، تُشجّع الأطراف على إعداد مقترحات وتقديمها إلى مصادر تمويل أخرى، لا سيما الصندوق الأخضر للمناخ والصندوق الاستثماري للتعاقد في تدهور الأراضي وصندوق التكيف، وذلك لتمويل النهج المتعلقة بالأراضي من أجل تحقيق التخفيف والتكيف.

## (هـ) إمكانية الحصول على التكنولوجيا

٨٠- شددت الأطراف على أهمية توضيح مفهوم نقل التكنولوجيا بالنسبة للتكنولوجيات المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

٨١- وتُدعى البلدان الأطراف المتأثرة إلى مواصلة جهودها الجارية لتيسير إمكانية نقل التكنولوجيا على النحو المبين في التقارير المقدمة عام ٢٠١٤. وفي هذا السياق، دعت بعض الأطراف البلدان الأطراف المتقدمة والمؤسسات المتعددة الأطراف، ولا سيما مرفق البيئة العالمية، إلى دعم مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصُّعد دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي.

٨٢- وتُدعى البلدان الأطراف المتأثرة إلى مواصلة جهودها الجارية لتيسير إمكانية نقل التكنولوجيا على النحو المبين في التقارير المقدمة عام ٢٠١٤. وحثت بعض الأطراف الأخرى البلدان الأطراف المتقدمة على اتخاذ إجراءات لتيسير وتمويل نقل التكنولوجيا إلى البلدان الأطراف المتأثرة بشروط ميسرة، منها الشروط التساهلية والتفضيلية، على النحو المتفق عليه بينها.

٨٣- وما يفهم على أنه نقل للتكنولوجيا ينبغي ألا يقتصر على نظم الرصد والإبلاغ، بل يتعين أن يشمل أيضاً الابتكارات التكنولوجية العملية في الميدان. وتركز الاتفاقية بشدة على الرصد والإبلاغ فيما لا تركز بما يكفي على العمل الميداني. واستُحدثت عدة تكنولوجيات مبتكرة، بما يشمل ما استحدثته الشركة البرازيلية للبحوث الزراعية (EMBRAPA). وغالباً ما تعد حلول مثل أنظمة جمع مياه الأمطار وخزانات المياه تحت الأرض زهيدة التكلفة وليس من الصعب تنفيذها. وتتجاهل الاتفاقية هذه الحلول. وتُحث البلدان الأطراف المتأثرة والأطراف من البلدان المتقدمة على زيادة أنشطة نقل التكنولوجيا على وجه التحديد.

٨٤- ويجب زيادة إدماج نقل التكنولوجيا في عمل البلدان، ويتعين الاعتراف بكل التقدم الذي أحرزته البلدان في نقل التكنولوجيا. وينبغي نقل التكنولوجيا في ظروف تؤدي إلى تطبيق التكنولوجيات، ويتعين أن تكون البلدان قادرة على حيازة هذه التكنولوجيات وتكييفها.

٨٥- وأعربت الأطراف عن الحاجة إلى توضيح تعريف نقل التكنولوجيا ومعايير تحديد التكنولوجيات المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وذلك لأغراض الإبلاغ.

٨٦- ويُطلب إلى مؤسسات الاتفاقية إدراج النظر في هذه التوصيات في برامج عملها وخططها التي ستُعرض للنقاش في الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف بهدف توفير المساعدة المطلوبة للبلدان الأطراف المتأثرة بشأن الهدف التنفيذي ٥ من الاستراتيجية.

٨٧- ويُطلب أيضاً من مؤسسات الاتفاقية أن تدرج في برامج عملها للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إجراءات محددة تتوافق مع القرارات التي اتخذها مؤتمر الأطراف وتستهدف المسائل ذات الأولوية التي نشأت عن عملية الإبلاغ لعام ٢٠١٤، مثل مواءمة برامج العمل الوطنية وأطر الاستثمار المتكاملة، ونظم الرصد التي تستهدف تحديداً التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، واتفاقيات

الشراكة، وأوجه التآزر بين الخطط والبرامج والإجراءات على جميع المستويات بين اتفاقيات ريو الثلاث.

## باء- استعراض الدعم المالي من أجل تنفيذ الاتفاقية

٨٨- أشارت الأطراف إلى ضرورة زيادة تبسيط الإبلاغ عن التدفقات المالية والمرفق المالي الموحد من أجل تجنب الازدواجية في الإبلاغ من الأطراف من البلدان المتقدمة، والبلدان الأطراف المتأثرة، والوكالات المتعددة الأطراف. ومن ثم يُطلب إلى الآلية العالمية استكشاف خيارات تقديم بيانات مبدئية عن التدفقات المالية إلى البلد للتحقق منها.

٨٩- وتُحث الأطراف من البلدان المتقدمة على زيادة معدلات إبلاغها بوصفه التزاماً بموجب الاتفاقية.

٩٠- ولضمان تحسين تغطية البيانات وزيادة الدقة في تحليل التدفقات المالية، يتعين بذل المزيد من الجهود لتدعيم أوجه التآزر مع مبادرات الإبلاغ الأخرى، وتجهيز/تحسين برنامج نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ بوظائف استخراج البيانات التي تمكن من البحث في مجموعات البيانات الحالية والقديمة، وكذلك أدوات تتيح للبرنامج التصنيف المنهجي للالتزامات المالية ما بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية. ولا يعبر شكل الإبلاغ عن مثيله الخاص بالتقارير القطاعية الوطنية، ومن ثم لا يستطيع توفير المعلومات للنظام الوطني. وسلمت الأطراف بالحاجة إلى تحسين نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ لكي يعبر على النحو الأمثل عن متطلبات الإبلاغ الوطني ذات الصلة.

٩١- إن الاتجاه الذي يُظهر مستوى مطرداً من التعهدات الإسمية وانخفاضاً في التعهدات المرجحة على الصعيد العالمي يتطلب اهتماماً عاجلاً؛ وقد يقتضي الأمر اتخاذ إجراءات محددة لمواجهة هذا الاتجاه السلبي. ويُطلب من الأطراف من البلدان المتقدمة والوكالات المتعددة الأطراف تعزيز جهودها من أجل توفير موارد مالية كبيرة وأشكال دعم أخرى لمساعدة البلدان الأطراف المتأثرة على مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

٩٢- ويُطلب من الأمانة زيادة جهودها في مجال الدعوة للنهوض بأهداف الاتفاقية وزيادة ما تضيفه من قيمة فيما يخص إطار أهداف التنمية المستدامة من أجل جذب تعهدات متزايدة على الصعيد العالمي.

٩٣- ويُطلب من الأمانة أيضاً إجراء دراسة عن الأثر طويل الأمد على الصعيد العالمي للتقاعس في مواجهة تدهور الأراضي، ولا سيما بشأن برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية وبرامج العمل الإقليمية، من أجل وضع توقعات مستقبلية وتحديد التحديات التي تتطلب زيادة الالتزام العالمي بالاتفاقية ومواجهة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.



٩٤- ويُدعى مؤتمر الأطراف إلى زيادة تحسين وتركيز أولويات الاتفاقية بما يشمل توضيح الغايات على الصُّعد كافة، وذلك بهدف النهوض بأهميتها على الصعيد العالمي كوسيلة لزيادة الالتزام العالمي.

٩٥- وطلبت الأطراف بذل الجهود في جمعية مرفق البيئة العالمية، بسبل منها الاجتماعات الإقليمية، لمعالجة مسألة عدم المساواة في توزيع الأموال بين الاتفاقيات. ومما يجب معالجته أيضاً مسألة الموارد المخصصة لمشاريع تدهور الأراضي من مجالات تركيز اتفاقيات أخرى.

٩٦- ومن المشجع وجود طابع متعدد الأغراض للنصيب المتزايد للأنشطة المتعلقة بالاتفاقية والتي ترمي إلى تحقيق أهداف تغير المناخ (التخفيف والتكيف) والتنوع البيولوجي في نفس الوقت. ويتعين بذل الجهد على جميع الصُّعد من أجل زيادة الاعتراف بأوجه التآزر فيما بين اتفاقيات ريو وتسخيرها، ولا سيما على صعيدي الميزنة وتنفيذ المشاريع. وتشكل التربة أساس تحقيق أهداف الاتفاقيتين الأخريين. لذلك ينبغي التركيز على إنتاجية الأرض من أجل النهوض بأوجه التآزر بين اتفاقيتي ريو الأخريين.

٩٧- وتُدعى مؤسسات الاتفاقية والبلدان الأطراف إلى تعزيز أوجه التآزر فيما بين اتفاقيات ريو عن طريق تحسين التواصل بين مركزي تنسيق اتفاقيتي ريو الأخريين. والدعوة موجهة إلى أمانتي اتفاقيتي ريو الأخريين لاستكشاف خيارات تعزيز أوجه التآزر، لا سيما على صعيدي الميزانية والمشاريع. ويُطلب من الآلية العالمية تنظيم حلقات عمل لبناء القدرات من أجل ضمان تحقيق البلدان الأطراف المتأثرة الاستفادة الكاملة من التمويل الجديد والمبتكر في إطار الاتفاقيات والبروتوكولات المتنوعة (كالصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف مثلاً) وذلك لتطوير مشاريع تستفيد من أوجه التآزر.

٩٨- ولا تزال التدفقات المالية التي تنطوي على مصادر مبتكرة لتمويل ممتثلة تمثيلاً ناقصاً مقارنة بمصادر التمويل التقليدية. وينبغي اتخاذ إجراءات محددة أكثر لدعم تعبئة الموارد من مصادر التمويل المبتكرة، مثل القطاع الخاص، لتمويل تنفيذ الاتفاقية، اتساقاً مع المقرر ١٤/م-١١. وفي هذا الصدد، تُدعى الأطراف من البلدان المتقدمة إلى زيادة تعهدها الإسمي الإجمالي بتمويل الأنشطة التي تنفذها البلدان الأطراف المتأثرة. ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من نشر مختلف النماذج والأطر المالية المتاحة التي تراعي مصالح جميع أصحاب المصلحة المعنيين بأسلوب منصف. ومع التسليم بقيمة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، يجري التشديد على ضرورة النظر في تحقيق الإنصاف والعدالة لجميع أصحاب المصلحة عند إقامة هذه الشراكات. واقترح تنظيم حلقة عمل بشأن مختلف النماذج المالية التي تجمع بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك أطر الشراكة بينهما، وضمان تمثيل جميع البلدان على قدم المساواة.

٩٩- ودكرت الأطراف بالمادة ٦ من الاتفاقية، فأشارت إلى عدم الوفاء بالتزامات الأطراف من البلدان المتقدمة بأن "تدعم بنشاط، حسبما يتفق عليه، منفردة أو مجتمعة، جهود الأطراف من البلدان النامية المتأثرة، وخاصة الموجود منها في أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، في مكافحة

التصحر وتخفيف آثار الجفاف". وقد لا يصلح نهج التعادل في تدهور الأراضي لحل المشكلة الرئيسية المتمثلة في انعدام الموارد لتنفيذ الاتفاقية تنفيذاً سليماً.

١٠٠- وتُشجّع الأطراف من البلدان المتقدمة على أن ترفق مطالبها القوية بما يناظرها من موارد بشأن تنفيذ ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي.

١٠١- وتُدعى الآلية العالمية إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تيسير إمكانية اطلاع البلدان الأطراف المتأثرة على المعلومات عن كيفية الحصول على الأموال حسب ظروف كل منطقة.

١٠٢- وهناك حاجة إلى زيادة الموارد المالية وتبادل أفضل الممارسات من أجل تحسين التنفيذ الشامل للاتفاقية.

١٠٣- ويُطلب من الأمانة إعداد دراسة للموارد المالية التي تحتاجها البلدان الأفريقية الأطراف وغيرها من البلدان النامية الأطراف لتنفيذ الاستراتيجيات المتوخاة. وتتصور مجموعة الدول الأفريقية أن هناك حاجة إلى استراتيجية جديدة تمتد حتى عام ٢٠٣٠، ويفضل الانتهاء منها بحلول عام ٢٠١٦. وتشجّع الأطراف من البلدان المتقدمة على المساهمة في سبيل إعداد هذه الدراسة.

١٠٤- ولا يستطيع القطاع الخاص في البلدان النامية الاضطلاع بدور مؤثر. وينبغي بذل المزيد من الجهود لزيادة مشاركة القطاع الخاص في مكافحة التصحر. وهذا يتطلب أيضاً اتخاذ تدابير محددة الهدف من أجل توعية القطاع الخاص وتعزيز قدراته، ولا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، وذلك لدعم الخدمات والمدخلات الرامية إلى تحقيق الإدارة المستدامة للأراضي.

١٠٥- وشددت الأطراف على ضرورة القيام بالمزيد من العمل في مجال مبادرات التمويل لمكافحة تدهور الأراضي وتنفيذ ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي.

## جيم- صياغة برامج العمل وتنقيحها وتنفيذها في ضوء إطار التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥

١٠٦- أعربت الأطراف عن قلقها من أن الاتفاقية تحكم مسبقاً على نتائج المشاورات والمفاوضات الدولية الجارية المتعلقة بالتعادل في تدهور الأراضي وفرص التمويل.

١٠٧- وطلبت الأطراف من أمانتي الاتفاقية ومرفق البيئة العالمية مواصلة المشاورات بشأن أهداف وخيارات الأنشطة التمكينية في إطار الدورة السادسة لتحديد موارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية، بهدف إدراج الدعم التقني والمالي لعملية الإبلاغ وتحديد الأهداف لعام ٢٠١٦، ولا سيما في مجال الإبلاغ عن التقدم المحرز وتحديد الأهداف على الصعيد الوطني لبلوغ الهدف المتعلق بالتعادل في تدهور الأراضي.

١٠٨- ويُطلب من أمانتي الاتفاقية ومرفق البيئة العالمية مواصلة المشاورات بشأن أهداف وخيارات الأنشطة التمكينية في إطار الدورة السادسة لتجديد موارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية، بهدف إدراج الدعم التقني والمالي لعملية الإبلاغ لعام ٢٠١٦، بما يشمل أية أهداف ذات صلة قد تسفر عنها عملية الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة.

١٠٩- ويُطلب من مؤسسات الاتفاقية أن تواصل المشاورات مع مرفق البيئة العالمية بشأن أهداف وخيارات تمويل الأنشطة والإجراءات التمكينية الموجهة نحو تنفيذ الاتفاقية وبرامج العمل الوطنية، بما في ذلك الدعم التقني والمالي لعملية الإبلاغ في عام ٢٠١٦.

١١٠- وتُدعى البلدان الأطراف المتأثرة إلى الاستمرار في المشاورات بشأن وضع خطة عالمية لمواءمة برامج العمل الوطنية مع الهدف المتعلق بالتعادل في تدهور الأراضي، بهدف مواصلة دراستها وإمكانية اعتمادها في دورات مؤتمر الأطراف في المستقبل.

١١١- واقترحت الأطراف إدراج الأهداف المتعلقة بالتعادل في تدهور الأراضي في خطط العمل الوطنية أو في برامج أخرى ذات صلة، بناء على السلطة التقديرية للأطراف.

١١٢- ويُطلب من الأمانة أن تستمر في تيسير المشاريع التحريية لمساعدة البلدان الراغبة في تنفيذ نهج التعادل في تدهور الأراضي على صياغة برامج عملها الوطنية ومواءمتها وتنفيذها. وفي هذا الصدد، يُطلب من البلدان المشاركة القيام بما يلي:

(أ) تجسيد هدف التعادل في تدهور الأراضي في غايات وطنية طوعية، مع الاستفادة من إطار التنفيذ وآليات الرصد والتقييم المنشأة في إطار عملية الاتفاقية؛

(ب) تقييم مدى تدهور الأراضي واتجاهه في المناطق المتأثرة فيها، وجمع البيانات الإضافية ذات الصلة وتفسيرها، وتحديد غايات واقعية لإدماج التعادل في تدهور الأراضي في برامج عملها الوطنية، ومن ثم رصد التقدم المحرز؛

(ج) وضع مؤشرات أساسية لتحديد غايات وطنية طوعية للتعادل في تدهور الأراضي في إطار برامج العمل الوطنية؛

(د) اعتماد غاياتها الوطنية الطوعية لتحقيق التعادل في تدهور الأراضي بحلول عام ٢٠٣٠.

١١٣- وتُدعى الأطراف إلى المشاركة في مشاورات بشأن نتائج مداولات الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتعادل في تدهور الأراضي لمواصلة مناقشة هذه المسألة خلال الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف.

١١٤- وتُدعى البلدان الأطراف المتأثرة إلى مواصلة المشاورات بشأن الخطة العالمية لمواءمة برامج العمل الوطنية مع أية أهداف ذات صلة قد تنشأ عن العملية المتعلقة بهدف التنمية المستدامة.

١١٥- ويُطلب من الأمانة والآلية العالمية تيسير هذه المشاورات، بطرق منها تنظيم اجتماعات محددة تعقد على هامش الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف<sup>(١)</sup>.

١١٦- واقترحت الأطراف مراعاة أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ومؤشراتها عند وضع برامج العمل الوطنية والبرامج الأخرى ذات الصلة وتنفيذها.

١١٧- وطلبت الأطراف من الآلية العالمية الاستمرار فيما يلي: '١' دعم البلدان الأطراف المتأثرة في وضع أطر استثمار متكاملة على الصعيد الوطني لتنفيذ الاتفاقية يكون بإمكانها الاستفادة الكاملة من فرص التمويل القائمة والناشئة. ويتعين ألا يُنظر لخيارات التمويل الجديدة تلك باعتبارها بديلاً عن آليات التمويل المنشأة بموجب الاتفاقية؛ '٢' استكشاف إمكانية مشاركة أوسع نطاق ممكن من المستثمرين للارتقاء بالإدارة المستدامة للأراضي في جميع قطاعات استخدام الأراضي؛ '٣' حفز إصلاح الأراضي المتدهورة وإعادة تأهيلها وكذلك اتباع نهج قائمة على المناظر الطبيعية لتحقيق هديّ التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والتنوع البيولوجي. وينبغي استخدام آليات وأدوات غير أطر الاستثمار المتكاملة لتعزيز الموارد المحلية والدولية.

١١٨- وأشارت الأطراف إلى أن وضع أطر استثمار متكاملة واستراتيجيات مالية متكاملة لا يناسب جميع البلدان بسبب التكاليف المترتبة على ذلك والقيود القانونية. لذلك يُطلب من الآلية العالمية استكشاف آليات إضافية لدعم البلدان في تعبئة الموارد المحلية والخارجية وتعزيزها.

١١٩- وتُدعى الأطراف من البلدان المتقدمة ومؤسسات الاتفاقية إلى النظر في إنشاء صناديق جديدة إضافية للبلدان الأطراف المتأثرة بهدف إعمال ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي وتحقيق أهداف التعادل في تدهور الأراضي، لا سيما بالنسبة للبلدان التي اختارت أن تكافح من أجل تحقيق التعادل في تدهور الأراضي على الصعيد الوطني.

١٢٠- وينبغي إعمال الآليات وتوفير مصادر التمويل لعمل الاتفاقية في المستقبل على الصعيد الوطني، وإقامتها على غايات طوعية، وعدم الاقتصار على ربطها بمفهوم التعادل في تدهور الأراضي.

١٢١- وينبغي أن تركز الاتفاقية على بناء القدرات ونقل التكنولوجيات بشروط ميسرة لفائدة البلدان الأطراف المتأثرة. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين أن يؤدي عمل الاتفاقية إلى البحث عن حلول ميدانية في المناطق القاحلة والجافة شبه الرطبة وشبه القاحلة حسب التأثير، على نحو تحقق به أهدافها وبالتالي تحسن من ظروف معيشة سكانها، وتعزز النظم البيئية، وتحد من الفقر في نهاية المطاف.

(١) طلبت بعض الأطراف حذف الفقرة ٩٦ أعلاه، حيث أشارت إلى أن الطلب المقدم إلى الأمانة والآلية العالمية في هذا النص لا يمكن أن يصدر إلا من خلال قرار من مؤتمر الأطراف، الأمر الذي ينشأ عنه طلب بأثر رجعي يستحيل على الأمانة والآلية العالمية تلبيةه.

١٢٢- وشددت الأطراف على أهمية أن تغتنم الاتفاقية الفرص التي تتاح في إطار البيئة الدولية المتغيرة.

١٢٣- وأعربت الأطراف عن القلق إزاء تمويل أنشطة بناء القدرات في إطار مرفق البيئة العالمية، وإزاء عدم وصول التمويل الذي تمس الحاجة إليه إلى الصعيد الوطني.

#### رابعاً- اختتام الدورة

ألف- اعتماد التقرير الشامل المقدم من لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية إلى مؤتمر الأطراف، بما في ذلك الاستنتاجات والتوصيات

١٢٤- نظرت اللجنة في جلستها الرابعة والخامسة المعقودتين يوم ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥ في مشروع التقرير المتعلق بدورتها الثالثة عشرة.

١٢٥- وأدلى ببيانات ممثلو: الأرجنتين، أوروغواي، أوغندا، البرازيل، البرتغال، بيرو، ترينيداد وتوباغو، تونس، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، سوازيلند، الصين، غانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، كوبا، مصر، المغرب، ناميبيا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

١٢٦- واعتمدت اللجنة بعد ذلك مشروع التقرير ككل، بصيغته المنقحة شفويًا، وأوكلت إلى المقرر مهمة وضعه في صيغته النهائية بالتشاور مع المكتب والأمانة.

#### باء- اختتام الدورة

١٢٧- في الجلسة الخامسة أيضاً، أدلى ببيانات كل من البرتغال (باسم مرفق التنفيذ الإقليمي لشمال البحر الأبيض المتوسط)، وأرمينيا (باسم مرفق التنفيذ الإقليمي لأوروبا الوسطى والشرقية)، وتايلند (باسم مجموعة الدول الآسيوية)، وجنوب أفريقيا (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وكولومبيا (باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، والاتحاد الأوروبي (باسم دوله الأعضاء أيضاً)، وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية جنوب السودان.

١٢٨- وأدلى ببيان أيضاً ممثل رابطة الصحفيين المعنيين بالبيئة، وهي منظمة غير حكومية (باسم منظمات المجتمع المدني).

١٢٩- وأدلى الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بملاحظات ختامية.

١٣٠- وأدلى نائب الرئيس بملاحظات ختامية وأعلن اختتام الدورة الثالثة عشرة للجنة استعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

## المرفق الأول

الوثائق المعروضة على لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في دورتها  
الحادية عشرة

رمز الوثيقة	عنوانها
ICCD/CRIC(13)/1	جدول الأعمال المؤقت وشروحه. مذكرة مقدمة من الأمانة
ICCD/CRIC(13)/1/Corr.1	جدول الأعمال المؤقت وشروحه. مذكرة مقدمة من الأمانة. تصويب
ICCD/CRIC(13)/2	تقييم تنفيذ الاتفاقية: الدعوة وإذكاء الوعي والتثقيف. مذكرة مقدمة من الأمانة
ICCD/CRIC(13)/2/Corr.1	تقييم تنفيذ الاتفاقية: الدعوة وإذكاء الوعي والتثقيف. مذكرة مقدمة من الأمانة. تصويب
ICCD/CRIC(13)/3	تقييم تنفيذ الاتفاقية: إطار السياسات. مذكرة مقدمة من الأمانة
ICCD/CRIC(13)/4	تقييم تنفيذ الاتفاقية: العلم والتكنولوجيا والمعرفة. مذكرة مقدمة من الأمانة
ICCD/CRIC(13)/5	تقييم تنفيذ الاتفاقية: بناء القدرات. مذكرة مقدمة من الأمانة
ICCD/CRIC(13)/6/Rev.1	تقييم تنفيذ الاتفاقية: التمويل ونقل التكنولوجيا. مذكرة مقدمة من الأمانة
ICCD/CRIC(13)/7/Rev.1	استعراض الدعم المالي لتنفيذ الاتفاقية. مذكرة مقدمة من الأمانة
ICCD/CRIC(13)/8	صياغة برامج العمل وتنقيحها وتنفيذها في ضوء إطار التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. مذكرة مقدمة من الأمانة
ICCD/CRIC(13)/INF.1	معلومات للمشاركين
ICCD/CRIC(13)/INF.2	Status report on the 2014-2015 reporting and review process. Note by the secretariat
ICCD/CRIC(13)/INF.3	Interim report of the Intergovernmental Working Group on Land Degradation Neutrality. Note by the secretariat
ICCD/CRIC(13)/INF.4	List of participants

**Annex II**

English and Russian only

**Statements made at the opening meeting of the thirteenth session of the Committee for the Review of the Implementation of the Convention, on 25 March 2015, by the Regional Implementation Annexes to the Convention and other regional and interest groups**

**Contents**

	<i>Page</i>
I. Statement by the representative of South Africa on behalf of the Regional Implementation Annex for Africa (Annex I) .....	24
II. Statement by the representative of India on behalf of the Regional Implementation Annex for Asia (Annex II).....	27
III. Statement by the representative Colombia on behalf of the Regional Implementation Annex for Latin America and the Caribbean (Annex III).....	29
IV. Statement by the representative of Portugal on behalf of the Regional Implementation Annex for the Northern Mediterranean (Annex IV) .....	31
V. Statement by the representative of Armenia on behalf of the Regional Implementation Annex for Central and Eastern Europe (Annex V) .....	33
VI. Statement by the representative of Latvia on behalf of the European Union and its Member States .....	35

## **I. Statement by the representative of South Africa on behalf of the Regional Implementation Annex for Africa (Annex I)**

Mr. Chairman, the Executive Secretary, Members of the CRIC Bureau, Distinguished Delegates, Ladies and Gentleman

### **1. Recap**

On behalf of the African Group, I would like to extend our appreciation to the Executive Secretary and her team for organizing the thirteenth session of the CRIC particularly the documentation and facilities put at our disposal. We also thank the Government of Germany and the City of Bonn for hosting us in this beautiful city. We are very certain this CRIC will be a success.

Mr. Chairman, allow me take a step back and reflect on some of the key issues that emerged from COP 11 in Windhoek, Namibia in September 2013. On behalf of the African Group I would like to thank Namibia for successfully hosting COP 11. At that COP we bid farewell to the former Executive Secretary Mr. Luc Gnacadja and we welcomed the new Executive Secretary Ms. Monique Barbut. The African Group reaffirms its commitment to support Ms. Barbut and her team.

Ladies and Gentlemen, you will recall that during COP 11, a number of key decisions were adopted. These included:

- Establishment of the Intergovernmental Working Group (IWG) as a follow up to Rio+20;
- Namibian Declaration on a stronger UNCCD for a land degradation neutral world;
- Adoption of a programme and budget for the 2015/2016 biennium;
- Improving mechanisms to facilitate regional coordination of the implementation of the Convention;
- Mid-term review of the 10-year strategic plan and framework and the establishment of process to develop a new strategy and plans to further improve the implementation of the Convention mechanism;
- The relationship with Global Environment Facility (GEF) as a the financial mechanism; and
- Governance and institutional arrangement of the Global Mechanism.

Whilst we note good progress on some of these decisions, some of them need our collective efforts and wisdom in moving forward.

### **2. Interssional work**

Mr. Chairman, you will also recall that decision 8/COP.11 on the follow-up to the outcomes of the United Nations Conference on Sustainable Development (Rio+20) recognized the outcomes of the United Nations Conference on Sustainable Development and decided to establish an Intergovernmental Working Group (IWG) to: (1) establish a science-based definition of land degradation neutrality (LDN) in arid, semi-arid and dry sub-humid areas; (2) develop options relating to arid, semi-arid and dry sub-humid areas that Parties might consider should they strive to achieve land degradation neutrality; and (3) advise the Convention on the implications for its current and future strategy, programmes and the resource requirements.



We are informed that the IWG met three times to deliberate on its work. The IWG will shortly be submitting its report to the COP Bureau that will be deliberated on during the upcoming COP 12. We look forward to positively engage on the outcome of this group which is intended to assist us in developing a programme to implement the LDN concept.

Regarding Country reports, I'm very pleased to report that the African Region recorded a 98 per cent submission during this reporting cycle. We however, encourage the Secretariat to further improve and revise some questions that will allow for reporting on the status, implementation and impacts of desertification, land degradation and drought (DLDD) on global and regional levels.

During the intersessional period, the Secretariat in collaboration with the Government of Mexico organized the fourth special session of the Committee on Science and Technology (CST S-4) and its UNCCD third Scientific Conference. Though this was a successful conference we are concerned about the minimal participation in that conference particularly by the African delegates which appears to have emanated from poor financial support and communication. We commend the African scientists, policy makers and members of civil society that were able to attend the conference for their vigorous contribution on our behalf and the declaration they submitted on our behalf.

Mr. Chairman, the African Group was surprised to learn that in the intervening period, the Coordinator for the African Region was moved from the Region to the UNCCD Headquarters in Bonn, Germany. We hold the view that this move is entirely against previous COP decisions such as decision 3/COP.10 which already adopted the institutional arrangements for the regional coordination mechanisms (RCMs) and the location of the regional coordination units (RCUs).

It is in this context that I take pleasure to report that the African Ministers of the Environment met in Cairo, the Arab Republic of Egypt from 2-6 March 2015 for the 15th session of the African Ministerial Conference (AMCEN 15).

They adopted decision 15/4 relating to strengthening African leadership in the UNCCD processes as part of the Cairo decisions and further decided to support the hosting of the African RCU at an institution within the geographical boundaries of Africa.

Another unsurpassed outcome of these decisions was the fact that the UNCCD will be a stand-alone agenda item in all future AMCEN meetings.

### **3. Key issues for CRIC 13**

According to the agenda placed before us, CRIC 13 will focus its programme of work on:

- Assessment of implementation of the convention on operational objectives of the 10-year strategic plan and framework;
- Review of the financial support for the implementation of the Convention; and
- Formulation, revision and implementation of action programmes in view of the post - 2015 sustainable development framework

Mr. Chairman, traditionally the CRIC provides us with a platform to undertake a review of the implementation of this Convention that in turn feeds into the policy sessions of the COP in form of recommendations. We note with concern therefore that this CRIC session is not comprehensive enough to adequately cover the review of the implementation of the Convention. The allocated two and half days will never be enough for a comprehensive review of the implementation of the Convention.

We further note with concern that other equally important issues of the Convention have been left out of the programme of work for CRIC 13. These include inter alia, mechanisms to facilitate regional coordination, collaboration with the GEF and the whole issue of

resource mobilization, collaboration and synergies with other institutions and Conventions, progress and status quo on the governance and institutional arrangement of the Global Mechanism and the involvement and participation of civil society.

#### **4. Others issues for considerations**

Mr. Chairman, we are also concerned about the growing momentum to review the operational modalities of the CRIC. Given the history and context of this Convention, the African Group is of the opinion that such a review should be properly managed, in order not to weaken the implementation of the Convention. This prompts us to request the Secretariat and the GM to uphold the provisions of the Convention and COP decisions as and when the two bodies execute their responsibilities.

#### **5. Road to COP 12**

Mr. Chairman, we welcome the offer made by the government of Turkey to host COP 12. We have no doubt that COP 12 will be a successful event yet again.

The IWG will present its report during COP 12. We look forward to the recommendations of the IWG on this matter particularly on operationalizing the land degradation neutrality concept.

Distinguished colleagues, we cannot overlook the need for tackling issues of drought through the UNCCD. The COP11 Presidency, Namibia is currently organizing an African Drought Conference which will take place from 11-15 May 2015 in Windhoek. The overall objective of the Conference will be to develop an overarching strategic framework for Africa to enhance its resilience to the impact of drought events. It is proposed that the conference will comprise a three-day meeting of technical experts followed by a one-and-a-half day High Level Segment to be co-chaired by the COP 11 President (Namibia) and the Chair of the African Group (South Africa). We therefore encourage distinguished colleagues to actively support and participate in this worthy Conference.

Let me conclude Mr. Chairman by reassuring you of the African Group commitment to ensuring successful CRIC13 under your leadership. From the Pyramids to Table Mountain; from Kilimanjaro to Timbukutu and Goré (the Island of no return)...these are the voices of Africa!

I thank you Mr. Chairman!

## II. Statement by the representative of India on behalf of the Regional Implementation Annex for Asia (Annex II)

Mr. Chair, Chairpersons of various groups, delegates from various countries, ladies and gentlemen

Annex II countries discussed the various agenda items during over the last one and half days. There was active participation from all the member countries which has helped group to formulate its position on key issues effectively.

On the **policy framework** the group expressed the following concerns regarding alignment of their national action programmes (NAPs) with the Strategy:

- (a) Timeliness of funding;
- (b) Timeliness of technical support;
- (c) Timing of NAP aligning workshops;
- (d) Resolution of funding issues.

The Group also felt that there was a need for increasing the engagement of developed country Parties with the affected country Parties on desertification/land degradation and drought issues.

On **synergy among the three Rio conventions**, following measures were suggested by the group:

- (a) Incentive framework for achieving synergy;
- (b) Incorporation of the framework in multilateral and bilateral funding;
- (c) Dissemination of good practices related to synergy;
- (d) Joint planning of all three conventions;
- (e) Greater involvement of National Focal Points;
- (f) Regional and subregional capacity building initiatives in affected country Parties;
- (g) Incentives for removing implementation level problems;
- (h) Global Mechanism suggests measures as to how to improve efficiency of integrated frameworks and integrated investment frameworks.

The Group noted the close correlation with the Sustainable Development Goals and objectives of the convention.

On **financing and technology transfer**, the Group noted the need for strengthening action towards achievement of this objective on ground.

The Group noted dichotomy between achievement of targets related to advocacy, awareness raising and education and actual moment in implementation of the convention. The group also emphasized the need for improving the quality of reporting so that there could be greater correlation between achievement of targets and action on ground. It also noted the need for dissemination of financial models, cost-benefit analysis and various options for involvement of all the stakeholders in synergizing the efforts toward achieving the Land degradation neutrality by bringing in investment from all possible sources while keeping in mind equity and fairness. The group also noted the need for global, regional and national baselines.

On **capacity building**, the group emphasized the need for improving the quality of such efforts by bringing out a capacity building manual. It emphasized the role of civil society organizations (CSOs) in the efforts and greater capacity for actual adoption of technology.

The Group expressed that much greater efforts needed to be made for improving monitoring and quality of self-assessment. It emphasized the important role that the monitoring systems could play in bringing about alertness at initial stages of the problem. It also emphasized the need for a technical manual for bringing out uniformity and necessary rigor in data.

The Group also emphasized use of various tools available for dissemination of good practices and various forms of media which are becoming increasingly popular.

The Group looks forward to vibrant discussions over the next two and half days and wishes to engage constructively in the process.

Thank you.

### **III. Statement by the representative Colombia on behalf of the Regional Implementation Annex for Latin America and the Caribbean (Annex III)**

Mr. Chair,

I have the honor to deliver this message on behalf of the Group of Latin America and the Caribbean countries. Given that this is the first intervention of GRULAC, I would like to extend this greeting to the Executive Secretary of the Convention and the Secretariat as well as express our gratitude to the Federal Republic of Germany for the hospitality and facilitation received during the thirteenth Session of the Committee for the Review of the Implementation of the Convention (CRIC 13).

Mr. Chair,

Latin America and the Caribbean is one of the most biodiverse regions in the world, with incredibly rich and important ecosystems, however it is vulnerable to the effects of desertification, land degradation and drought.

Unplanned expansion of urban areas; inefficient agricultural practices; and adverse atmospheric effects, among others, have contributed to an accelerated deterioration of the quality and stability of land at a regional level.

These factors, together with the various land uses that characterize our region, present opportunities and challenges to maintain the integrity of ecosystems over the long-term and the maintenance of environmental characteristics for, future generations, to meet their economic and social needs.

The benefits of this proper management are innumerable, and include among others, the mitigation of land degradation, improvement of development and overall functionality of watersheds, increased agricultural productivity, food security for a growing world population and preservation of biodiversity.

In view of the foregoing and in order to meet developmental challenges, we take this opportunity to point out the necessity of this Convention to play a more active role not only in the allocation of resources but also in promoting mechanisms to facilitate the sharing of best practices and successful experiences, cooperation, technical assistance and technology transfer on favorable conditions, including preferential and concessional terms as mutually agreed between the developed and affected country parties. This should also incorporate the promotion of endogenous technologies where appropriate. In particular, we emphasize the importance of involving local communities in the development process and implementation of good in situ practices.

We recognize the role of this Convention to Combat Desertification, especially facilitating the efforts of the different countries involved in the search for solutions and alternatives for capacity building. In this context, we emphasize the actions taken by individual Party States, as stated in their reports. At the same time we would like to make an urgent call for the work of this Convention to be directed to concrete actions to ensure that practical plans on the ground are implemented so as to allow affected States to combat desertification land degradation and drought more effectively.

We as developing countries recognize the work being done by the Regional Coordinating Units of the Convention and are in the best position to continue to strengthen these mechanisms. In particular, we emphasize the commitment and diligence of the unity of Latin America and the Caribbean in assisting country Parties in the submission of national reports through the performance review and assessment of implementation system (PRAIS). We also commend the improvement of the PRAIS which has made reporting

simpler. However, the reality of our countries do not allow us to make commitments regarding the increase in funding to Regional Coordinating Units, which is why we reiterate that the search for new financing mechanisms is imperative and call for greater commitment from developed country party states and relevant institutions to make additional contributions to the Convention.

Mr. Chairman,

We thank you for leading this session of the CRIC, and we would also like to compliment the staff of the Secretariat and the Global Mechanism for their hard work.

#### **IV. Statement by the representative of Portugal on behalf of the Regional Implementation Annex for the Northern Mediterranean (Annex IV)**

Mr. Chairman,

I take the floor on behalf of Annex IV affected country Parties and I would like to thank the Secretariat, the German Government and the City of Bonn for the hospitality in hosting this session; also a word of appreciation to the Secretariat for preparing this meeting and all the hard work for providing the necessary documentation.

##### **Item 2: Assessment of implementation of the Convention**

The Mediterranean basin is, as well known, hotspot for climate change and its impacts on soils, as underlined also in the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC).

Together with an unsustainable land management, climate change drives countries in this area to experience serious Desertification, Land Degradation and Drought (DLDD) phenomena, with the associated security implications, i.e. migration.

Chair, 2015 is a crucial year for the international environmental agenda. Annex IV countries believe that it is our responsibility to maintain DLDD present and relevant in the post-2015 negotiations.

While being fully committed to the establishment of a Sustainable Development Goal addressing DLDD and a specific target on Land Degradation Neutrality, we should also take up the associated responsibilities at the global, regional and national levels.

Assessing the implementation of the convention is essential. The results of this assessment and the way forward should be framed simultaneously not only by the need to find common solutions to the obstacles we face, but also by the need to recognize the diversity of national circumstances. Annex IV is paradigmatic in this regard. While all Annex IV parties are affected by DLDD, this is a group which includes Parties at different stages of development and with different capacities to implement the Convention, its Strategy and the respective National Action Programmes.

Annex IV Parties recognize and appreciate the efforts put by all parties and other relevant entities in this reporting exercise. We believe that applying the indicators of operational objectives is an important exercise to understand both how all of us as Parties to this Convention are performing and how together we can improve to reach our common goals.

Let me present some examples of how Annex IV Parties see the way forward for our Convention. I'll give a few examples which illustrate the proposals our group will provide in writing.

##### *Operational objective 1: Advocacy, awareness-raising and education*

Regarding Operational objective 1, we are convinced that DLDD should be included in national educational programmes of affected country Parties in order to raise awareness on these phenomena.

##### *Operational objective 2: Policy framework*

On Policy framework we believe that the alignment of national action programmes (NAPs) with the 10-year strategic plan and framework of the Convention is a crucial step if we want to combat DLDD. To understand the obstacles to this process we urge Parties to declare their priorities and to clarify the problems they are facing; with this information we

are confident the Secretariat can provide us with options on how to overcome these difficulties

*Operational objective 3: Science, technology and knowledge*

With regard to analyze, organize and disseminate information on national, regional and global monitoring systems, we feel that there is room for Regional Coordination Mechanisms to work with the secretariat on the proposed in-depth analysis.

*Operational objective 4: Building capacities*

On the disclosure of information regarding affected country Parties which need further capacity-building assistance it is our understanding that this is a good idea as long as it follows the express consent of interested country parties.

*Operational objective 5: Financing and technology transfer*

On financing and given the specificities of Annex IV we believe that developed affected country Parties should step up their efforts in financing DLDD projects and activities with internal sources.

With this in mind we would also like to stress that the 2016–2017 work programmes of the Convention's institutions, should be streamlined targeting with priority issues that have emerged from the 2012-2013 reporting process and according to previous COP decisions.

Annex IV Parties believe that while preparing for COP 12 and in line with previous COP decisions any new proposals with budgetary implications should be identified from this moment onwards so that parties can make informed considerations of the proposals put forward and decide accordingly.

Chair, to conclude, let me express the willingness and full commitment of Annex IV Parties to work with you and all the Parties in the best interest of the UNCCD.

We will provide the secretariat with concrete text proposal which reflect the main ideas of our statement.

Many thanks for your attention.



## V. Statement by the representative of Armenia on behalf of the Regional Implementation Annex for Central and Eastern Europe (Annex V)

Уважаемый господин председатель

Уважаемые участники КРОК 13

Дамы и господа

Процесс обзора и анализа осуществления Конвенции ООН по борьбе с опустыниванием является важнейшим элементом для обеспечения эффективной борьбы с опустыниванием, деградацией земель и засухой.

Предыдущая межсессионная сессия КРОК 11, которая проходила в 2013г. в Бонне, получила высокую оценку конвенции.

Нынешний цикл обзора и отчетности характеризуется высоким уровнем активности стран по подготовке национальных отчетов. В частности, все страны ЦВЕ (100%) представили национальные отчеты. Близкие результаты были представлены и другими регионами. Это свидетельствует о высокой заинтересованности Сторон Конвенции в необходимости мониторинга и отчетности по выполнению конвенции в странах.

В этой связи, страны ЦВЕ выражают обеспокоенность ситуацией с организацией и проведением КРОК 13. К сожалению, выполнение решений 19 и 20 КС11 не было обеспечено в полной мере. Мы выражаем благодарность Секретариату за организацию региональных консультаций, но, с сожалением, отмечаем недостаточность времени для полноценного обсуждения и выработки рекомендаций по всем вопросам, вынесенных на рассмотрение в рамках сессии КРОК 13, тем более в ситуации, когда была получена полноценная информация от всех регионов.

В сложившихся обстоятельствах из повестки КРОК 13 вынуждено были исключены важные вопросы, включая «Наилучшие практики» и «Дополнительные процедуры по институциональным механизмам для помощи КС для регулярного обзора осуществления конвенции». Вместе с тем, по мнению стран ЦВЕ необходимо активизировать мероприятия по созданию общедоступных баз данных по «Наилучшим практикам», прежде всего, по устойчивому землепользованию. Проект документа CRP. 2 по реформам КРОК был рассмотрен в нашей группе. Мы считаем, что этот важный документ должен быть изучен более подробно и мы надеемся на поддержку секретариата по организации дополнительных встреч для выработки общих региональных позиций. В целом, сложившаяся ситуация с организацией сессии КРОК, а также, вопроса улучшения эффективности должны быть рассмотрены на КС 12.

В отчетный период страны региона активно работали как на национальном, так и на региональном уровнях. Создан региональный комитет для координации деятельности стран V Приложения, разработана и, в целом, поддержана региональная программа действий по борьбе с деградацией земель в регионе.

Мы полагаем, что достижение цели нейтральной деградации земель должно быть положено в основу усиления профиля Конвенции. При этом, основные усилия должны приниматься на национальном уровне, с учетом национальных и региональных особенностей, условий и обстоятельств.

Стремление достичь нейтральной деградации земель не может ограничиваться только засушливыми землями и должно получить действительно глобальное распространение.

Разработка и осуществление Целей Устойчивого Развития на период после 2015 года должны учитываться в процессе планирования и осуществления Конвенции ООН по борьбе с опустыниванием.

Позиция региона по отдельным вопросам повестки КРОК13 будет представлена по ходу их рассмотрения.

Мы надеемся, несмотря на сложные обстоятельства, КРОК 13 сумеет подготовить надлежащие рекомендации для принятия эффективных решений на КС 12.

Желаем всем участникам КРОК 13 успешной и плодотворной работы.

Благодарю за внимание.

## **VI. Statement by the representative of Latvia on behalf of the European Union and its Member States**

Thank you Chair,

I am speaking on behalf of the European Union and its Member States.

I would like to thank the German Government and the city of Bonn for their outstanding hospitality in hosting the CRIC 13 session, and the Convention Secretariat for the organization of this session as well as for providing the necessary documentation to be considered by the delegates.

### **Item 2: Assessment of implementation of the Convention**

The European Union and its Member States recognize the importance to review the implementation of the United Nations Convention to Combat Desertification (UNCCD) by the Parties and to decide on further steps to be taken to facilitate the effective implementation of the Convention.

We note with satisfaction that the discussion which started back in 2013 here in Bonn during CRIC 11, and the outcomes of COP 11 have resulted in increased activity by country parties and other reporting entities in relation to the submission of reports. This success is mainly due to the effort made by the convention secretariat with regards to the review of the report framework and the method to submit it as well as the capacity building provided to reporting entities. We hope also that multilateral environmental agreements (MEAs) reporting systems could better coordinate and take advantage of each other.

We stress the importance of qualitative analysis of the reports in order to obtain effective recommendations.

### **Operational objective 1: Advocacy, awareness-raising and education**

The European Union and its Member States note with satisfaction an increasing number of civil society organizations and scientific and technology institutions that are involved in Desertification, Land Degradation and Drought (DLDD) related projects.

It is crucial to extend the range of audiences that should be addressed concerning the implementation of the Convention, and for this purpose enhance the use of modern communication channels and social media, which may supplement traditional media.

The United Nations International Year of Soils, and particularly the Global Soil Week, provides a unique opportunity to highlight the importance of sustainable soil management in the framework of the DLDD and as the foundation for food, feed, fuel and natural fibre production, essential ecosystem functions, and better mitigation of and adaptation to climate change and biodiversity maintenance.

### **Operational objective 2: Policy framework**

The European Union and its Member States support a policy framework that enables to promote and improve the effectiveness of solutions to combat desertification and land degradation, as well as to mitigate the effects of drought.

In context of the UNCCD, particular importance should be paid to climate change mitigation and adaptation, as well as biodiversity goals. The European Union and its Member States have called consistently for greater synergies between the three Rio conventions at all levels.

More appropriate ways and means to enhance the implementation of National Action Programmes should be identified in order to capitalize on the substantial investments made by both affected country Parties and the international community in relation to national policy frameworks.

### **Operational objective 3: Science, technology and knowledge**

The European Union and its Member States recognize the relevance of linking support to the development of monitoring systems with the establishment of baselines and concrete targets within the National Action Plans, making use of scientific, knowledge-based diagnostics at the national level, taking note of existing and future global, national and local related frameworks with mutual advantages.

As a European contribution to this process, in 2015 the Joint Research Centre of the European Commission will release the first ever Global Soil Biodiversity Atlas, as well as a the Portuguese version of the Soil Atlas of Latin America and the Caribbean, and a French-language version of the Soil Atlas of Africa together with a revised second edition of the Soil Atlas of Europe.

Furthermore the Joint Research Centre provides direct support to the secretariat's Land Degradation Neutrality (LDN) Project by providing its global datasets and technical assistance to the 17 pilot countries integrating the progress indicators Soil Organic Carbon (SOC), Land Productivity Dynamics (LPD) and Land Cover Change (LC).

### **Operational objective 4: Building capacities**

We recognize with satisfaction that the submitted country reports do provide more evidence that both the affected country Parties and the international community, including the United Nations system and the Global Environment Facility (GEF), attach high importance to build and enhance appropriate capacities on desertification, land degradation and drought (DLDD) in affected country Parties. Nonetheless, a more coordinated approach is needed in order to ensure that special emphasis is put on those countries that are advancing at a slower pace.

### **Operational objective 5: Financing and technology transfer**

We appreciate the positive trend observed in a number of countries that provide integrated investment frameworks (IIFs), which are established within the integrated financial strategy and which reflect the means for leveraging of national, bilateral and multilateral resources to combat desertification land degradation and drought. We note that developed country Parties, together with the GEF and other multilateral financial institutions, might consider how to intensify their efforts in supporting all regions in the establishment of integrated financial strategies, and specifically those countries that have expressed plans to establish IIFs for the forthcoming period. Following the evaluation of IIFs, good practices guidelines should be provided to these countries.

We invite affected country Parties to continue their ongoing efforts to facilitate access to technology transfer in line with decision 14/COP.11.

### **Item 3: Review of financial support for the implementation of the Convention**

The European Union and its Member States appreciate that the Global Support Programme budget of 4.6 million USD, which is devoted to the capacity-building of the UNCCD reporting entities and improvement of the UNCCD reporting systems, has resulted in a 95 per cent reporting rate worldwide for affected country Parties and 69 per cent for developed country Parties.

We support the cooperation with international financial reporting systems, notably, the Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) and the International Aid Transparency Initiative (IATI), in order to improve the overall level of data produced under the currently applied weighting system.

Thank you for your attention and we look forward to fruitful and productive discussions at CRIC 13!